المقدمة

اولا/موضوع البحث:

إن استقلال السلطة القضائية ورفعتها وثقل الأعباء الملقاة على شاغليها لا يعني عصمتهم من الزلل والانحراف فهو أمر متصور لذا قد يخرج البعض ممن يشغلون العمل القضائي عن مهام وواجبات عملهم القضائي مما يثير مسؤوليتهم القانونية عن الأفعال المقترفة منهم يتطلب مسألتهم عن تلك الأفعال ومن مجمل القواعد القانونية التي تحكم إجراءات مسألة القضاة والمدعين العامين ينبثق النظام الانضباطي للفئة المذكورة بكل ما ينطوي عليه من قواعد الجريمة والمسالة والمحاسبة وقواعد إجراءات فرضها بحق المخالفين وأثارها القانونية كافة.

ثانيا/مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أمر مفاده بأنه على الرغم من استقلال السلطة القضائية برجالاتها من قضاة ومدعين عامين الا انها ليست بمنجى من المساءلة والحساب عندما يشط العاملون في السلك القضائي عن جادة الصواب وهم بصدد ممارستهم للعمل القضائي وبالمثل أيضا تبحث في فلسفة مساءلة القضاة والمدعون العامين عما يقترفونه من أفعال تمثل إخلالا بالواجبات المناطة بهم وهيبة السلطة القضائية واستقلالها ما يجب إن تتمتع به من حيادية ونزاهة وموضوعية في منح الحقوق والفصل في المنازعات المعروضة عليها.

ثالثا/أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على فلسفة النظام القانوني الذي يحكم مسألة العاملين في السلطة القضائية من القضاة والمدعين العامين ،وكيفية قيام المسؤولية القانونية عليهم كما تكمن

اهمية البحث في ان دراسة النظام الانضباطي للقضاة واعضاء الادعاء العام يشير في الوقت ذاته الى الركائز الاساسية التي يجب مراعاتها في مساءلتهم بما تحفظ ماء وجه القضاء ويصون استقلاله وهو امر كان ولا يزال محل تطور في القانون العراقي

رابعا/أهداف البحث:

إن من أهم أهداف النظام الانضباطي للقضاة وأعضاء الادعاء العام هو

١-محاسبة القاضي أو عضو الادعاء العام عن كل عمل أو فعل يخل بهيبة القضاء ويؤدي إلى عدم حياده أو بالواجبات التي يلتزم بها القاضي وعضو الادعاء العام

٢-يهدف إلى إبقاء القضاء عادلا ونزيه والعمل على حيادية القضاء ومنع القضاة عن كل ما يبعث الريبة والشك باستقلالية القضاء.

خامسا/منهج البحث:

من اجل بيان هذا الموضوع بشكل وافي كان لابد لنا من تقسيمه إلى أربعة مباحث وهي كالأتي:

المبحث الأول(الجريمة الانضباطية للقضاة وأعضاء الادعاء العام)

المبحث الثاني(واجبات القضاة وأعضاء الادعاء العام)

المبحث الثالث(العقوبة الانضباطية للقضاة وأعضاء الادعاء العام والسلطة المختصة بفرضها)

المبحث الربع(الطعن بقرار فرض العقوبة الانضباطية على القضاة و أعضاء الادعاء العام)